أثر تطبيق آليات وقواعد الحوكمة على كفاءة إدارة الأصول بشركات قطاع الأغذية والمشروبات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ ـ ٢٠١٧

أ.د/ محمد بهاء الدين بخيت (*) أ/ حمدين موسى أرحومه (*)

جامعة الدول العربية
الأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا والنقـل البحـري

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين كلا من هيكل ومسئوليات مجلس الادارة وكفاءة ادارة الاصول بشركات الصناعات الغذائية المدرجة فى البورصة المصرية.

وقد تشكلت مشكلة الدراسة فى الاجابة على تساؤل حول ما اذا كان هناك اثر لتطبيق قواعد واليات الحوكمة فيما يتعلق بهيكل ومسئوليات مجلس الادارة على كفاءة ادارة الاصول.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائي وذلك بهدف التوصل الى نتائج اختبار الفرضيات والاجابة على التساؤل الذى تم طرحه من خلال مشكلة الدراسة، وقد تم إختيار مجتمع الدراسة من شركات قطاع الاغذية والمشروبات فى مصر وتم اختيار عينة الدراسة من شركات القطاع المدرجة فى البورصة المصرية وعددهم ٢٦ شركة نظرا لسهولة الحصول على المعلومات للشركات المقيدة والتواصل مع الشركات عن طريق البيانات المتاحة بادارة البورصة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧.

(*)كلية الإدارة للتدريب وخدمة المجتمع المشرف الأكاديمي على معهد الاستثمار والتمويل

(*) موظف في بنك.

حيث توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة و بين كفاءة ادارة الاصول ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته، وانه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته.

واوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من النتائج التى تم التوصل اليها من خلال تعريف اعضاء مجلس الادارة باهمية الالتزام بمعايير هيكل المجلس ومسئوليات المجلس على تحسين مستوى كفاءة ادارة الاصول، بجانب ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز اهمية هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة فى تحسين مستوى كفاءة ادارة الاصول.

تمهيد:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة التي تطبق فى الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، نتيجة أنتشار الفساد وتزايد الانتهاكات المحاسبية فى الكثير من الشركات ، الأمر الذى أدى إلى فقد ثقة الكثير من المساهمين فى الأسواق المالية، وأيضاً فى مدققى الحسابات الذين صادقوا على القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات، ظهرت أهمية تطبيق الحوكمة فى الشركات وتزايدات أهميتها وخدماتها على مستوى كافة الشركات العامة والخاصة على حد السواء. (قباجة ، ٢٠٠٨)

حيث تكمن أهمية حوكمة الشركات فى وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها فى كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة فى السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر فساد ولاسيما ما يتصل بأعداد التقارير المالية و الإفصاح والشفافية وأتباع معايير ذات جودة عالية فى مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة والمسئوليات الملقاة ، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات،

وتعزيز مستوي انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي لزيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام. (يوسف، ٢٠٠٥)

وتتطلب قواعد الحوكمة إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، من خلال توفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري ، وفضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز فى تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية فى مواجهة الأزمات المالية. (المشهدانى، ٢٠٠٩)

فقد اضطرت العديد من الشركات إلى وضع مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل العولمة وتزايد حجم المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلى أو الدولي.(عقده، ٢٠٠٥)

حيث زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ممثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة من خلال القوائم المالية المنشورة، ومن ثم كان لابد من تفعيل نظام حوكمة الشركات Corporate governance وما يتبعها من إجراءات تستند إلى عدة مبادئ تدعو إلى الإدارة السليمة والرشيدة لهذه الشركات حيث أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات والقوانين التي تؤثر في الطريقة التي تدار وتراقب بها الشركات بطريقة تعزز وتضمن كفاءة أعلى وأداءً مالياً أفضل يضمن سلامتها مع التركيز على تدعيم مبادئ الشفافية وأخلاقيات المهنة وعدم تعارض المصالح فضلا عن حماية أصول الشركة والحفاظ على المستثمرين من التعرض للغش والتدليس.

لذلك سيحاول الباحث خلال هذه الدراسة بيان أثر تطبيق قواعد واليات الحوكمة على كفاءة ادارة الاصول لشركات قطاع الاغذية والمشروبات المدرجة فى البورصة المصرية وذلك للتعرف على ما اذا كانت الحوكمة قد ساهمت فى تحسين مستوى الاداء بالشركات.

أولاً: منهجية الدراسة:

- مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة فى التعرف على ما اذا كان هناك اثر لتطبيق قواعد واليات الحوكمة على اداء الشركات وسبل تحسين كفاءة إدارة الاصول، حيث ان وجود اطار فعال يتم تطبيقه داخل المؤسسة للحفاظ على الاصول و حقوق المساهمين بجانب وجود شفافية فى المعاملات ومراعاة دور اصحاب المصالح من خلال تطبيق قواعد الافصاح والشفافية وتحديد مسئوليات مجلس ادارة المؤسسة ، يمكن ان يؤدى ذلك الى تحسين اداء الشركة، وطالما ان المسألة تتوقف على الدراسة الواقعية للاثر فان البحث يسعى الى اختبار العلاقة للوقوف على طبيعتها والوصول الى يقين حول ماهية تلك العلاقة، فان مطالبة المستثمرين بالوصول الى افضل اداء فى الشركات سوف يحتاج الى قدر من الشفافية والثقة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقدير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم وعندما يدرك المتعاملون بالأسواق المالية أن هناك نقصاً في الشفافية سوف ينعكس أثر ذلك علي طبيعة الاستثمار وربما يتخذ المستثمرين موقف يتمثل فى خفض حجم الاستثمارات، وبالتالى فان زيادة أهمية حوكمة الشركات ليس باعتبار الحوكمة وسيلة من وسائل الرقابة الشاملة وإنما كنظام متكامل يحكم عمل كافة المتعاملين وذوي العلاقة ببيئة الأعمال باختلاف أنواعها، حيث يمكن ان نلخص مشكلة الدراسة فى التساؤل الاتى:

- هل تقوم شركات قطاع الاغذية والمشروبات بتطبيق اليات وقواعد الحكومة ممثلة فى قواعد هيكل ومسئوليات مجلس الادارة؟

- هل يوجد اثر لتطبيق اليات وقواعد الحوكمة وبالاخص هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة على كفاءة ادارة الاصول بشركات الاغذية والمشروبات؟

- أهمية الدراسة:

ان اهمية الدراسة تتشكل فى جانبيها النظرى والعملى حيث يمكن ايضاح تلك الاهمية فى النقاط الاتية:

- تحوى الدراسة لبعض الادبيات والدراسات السابقة التى تناولت موضوع الحوكمة والقواعد التى استقرت عليها المنظمات الدولية.
- التعرف على مدى التزام الشركات عينة الدراسة بتطبيق اليات الحوكمة وبالاخص هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة.
- الوقوف على نتائج اختبار العلاقة بين تطبيق اليات وقواعد الحوكمة ممثلة فى هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول بالشركات عينة الدراسة.
- ان إتاحة النتائج والتوصيات التى توصلت اليها الدراسة الحالية امام متخذى القرار والقائمين على ادارة الشركات من الاهمية لاسيما فى حالة السعى نحو تطوير الاداء بجانب تقديم التوصيات التى من شانها النهوض بمستوى المؤسسة من خلال اليات الحوكمة.

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق عدة اهداف تتمثل فى النقاط الاتية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين هيكل مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول.
- التوصل الى نتائج دراسة العلاقة بين مسئوليات مجلس الادارة وبين كلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دروان المخزون ومعدل دوران الاصول الثابته.

- التوصل الى نتائج العلاقة بين هيكل مجلس الادارة وبين وبين كلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دروان المخزون ومعدل دوران الاصول الثابته.
- التعرف على النظريات التى تطرقت لقواعد واجراءات الحوكمة والتجارب التى تعرضت لها بعض الدول من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة.

- نموذج الدراسة:

يتشكل نموذج الدراسة من المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية كما هو موضح بشكل (١).

الشكل رقم (١)
النموذج الدراسة

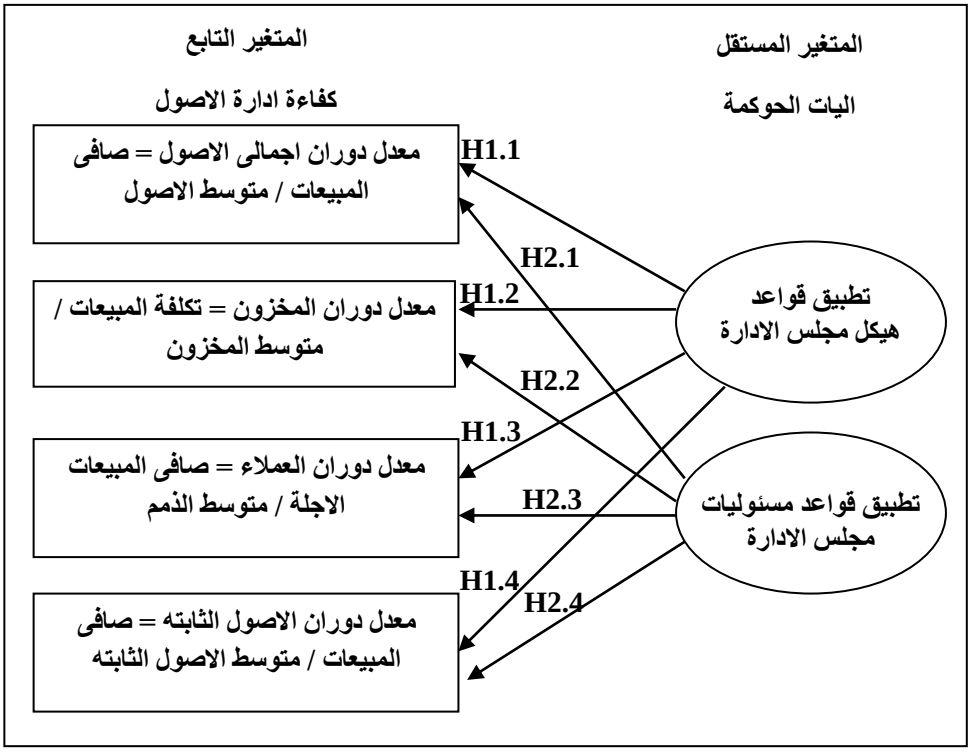

- فرضيات الدراسة:

من خلال استعراض اهمية الدراسة واهدافها ومشكلة الدراسة فان الباحث قام بصياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

- **الفرضية الرئيسية الاولى:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة وكفاءة ادارة الاصول".
  - **الفرضية الفرعية الاولى:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول".
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون".
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء".
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته".
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعدو مسئوليات مجلس الادارة وكفاءة ادارة الاصول".
  - **الفرضية الفرعية الاولى:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول".
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون".
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء".
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** "توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته".

- مصادر المتغيرات:

تم تحديد متغيرات الدراسة وفقا للمنهج الاستقرائى الذى تم الاعتماد عليه من خلال اشتقاق الفرضيات بناء على ما تم استقراءه من الدراسات السابقة، ويوضح الجدول رقم (١) مصادر المتغيرات التى اعتمدت عليهم الدراسة.

الجدول رقم (١)

مصادر متغيرات الدراسة

المتغيرات		الدراسات السابقة
المتغيرات المستقلة	**هيكل مجلس الادارة**	(Marashdeh,2014) (Sibanda,2017) (عبد الرحمن، ٢٠١٣) (Gola et al. , 2013) (Michelberger,2017) (عامر، ٢٠١٦) (Moradeg, 2016) (سعيد، ٢٠١٤)
	مسئوليات مجلس الادارة	(Marashdeh,2014) (Sibanda, 2017) (عبد الرحمن، ٢٠١٣) (Gola et al. , 2013)(Michelberger,2017) (عامر، ٢٠١٦) (Moradeg,2016) (سعيد، ٢٠١٤)
المتغير التابع	**معدل دوران اجمالى الاصول = صافى المبيعات / متوسط الأصول**	(Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) (Sohang,2015) (بخيت، ٢٠١٠)
	معدل دروان المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	(Mouhran,2017) (عبد السلام، ٢٠١٦) (الفارس، ٢٠١٤) (فريج، ٢٠١١) (بخيت، ٢٠١٠)
	معدل دوران العملاء = صافى المبيعات الاجلة / متوسط الذمم خلال السنة	(Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) (Sohang,2015) (Jamila, 2010) (بخيت،٢٠١٠)
	معدل دوران الاصول الثابتة = صافى المبيعات / متوسط الاصول الثابته	(Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) (Sohang,2015) (الفارس، ٢٠١٤) (Jamila, 2010) (بخيت،٢٠١٠)

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائي وذلك بهدف التوصل الى نتائج اختبار الفرضيات والاجابة على التساؤل الذى تم طرحه من خلال مشكلة الدراسة، حيث يعد المنهج الوصفى التحليلى احد اهم المناهج المتبعة لفهم الظاهرة والإلمام بمختلف الجوانب المحيطة بها، وذلك بغرض الخروج بدراسة تحقق الاهداف المرجوة منها وتساعد على فهم عناصر الموضوع من الناحية النظرية، وسوف يتم الاعتماد فى اداة الدراسة على استبانة الاراء ومقياس تطبيق قواعد واليات الحوكمة بجانب الاطلاع على القوائم المالية للشركات، حيث يتم استخدام الاساليب الإحصائية التحليلية لتحليل البيانات لعينة الدراسة ومن ثم التوصل لنتائج الدراسة الميدانية، ويعتمد الباحث على البرنامج الاحصائىSPSS مستخدما الطرق الاحصائية، بجانب اتباع المنهج الاستقرائى وذلك بغرض صياغة فرضيات البحث بناءا على الدراسات السابقة.

- متغيرات الدراسة:

يتم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١- المتغير المستقل (آليات الحوكمة):

- هيكل مجلس الإدارة
- مسئوليات مجلس الإدارة.

٢- المتغير التابع (كفاءة إدارة الأصول):

- معدل دوران إجمالي الأصول.
- معدل دوران المخزون.
- معدل دوران العملاء.
- معدل دوران الأصول الثابتة.

- مجتمع الدراسة:

تم إختيارمجتمع الدراسة من شركات قطاع الاغذية والمشروبات فى مصر وتم اختيار عينة الدراسة من شركات القطاع المدرجة فى البورصة المصرية وعددهم

٢٦ شركة حيث تمت الدراسة بأسلوب الحصر الشامل نظرا لسهولة الحصول على المعلومات للشركات المقيدة والتوصل مع الشركات عن طريق البيانات المتاحة بادارة البورصة.

- حدود الدراسة:

تم تصميم حدود الدراسة وفقا لكل من الجانب النظرى والجانب العملى من خلال إتباع نظرية الحدود المكانية والحدود الزمنية وكذلك الحدود البشرية.

- **الحدود الموضوعية:**

- بالرغم أن هناك آليات كثيرة لحوكمة الشركات أهمها هذه الآليات مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، إلا أن نطاق هذا البحث سيقتصر على آلية مجلس الإدارة، بل وبتحديد أكثر دقة هيكل مجلس الإدارة ومسئوليات مجلس الإدارة.
- سيقتصر مجال التطبيق على قطاع الاغذية والمشروبات المدرجة فى البورصة المصرية كحد من الحدود العملية للدراسة.

- **الحدود المكانية:** شركات قطاع الاغذية والمشروبات المدرجة فى البورصة المصرية.
- **الحدود الزمنية**: تم قياس الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ وذلك لما تمثله من أهمية بعد البدء فى اتخاذ خطوات برنامج الاصلاح الاقتصادى والادارى الذى اقرته الحكومة المصرية بدا من العام ٢٠١٤.
- **الحدود البشرية:** تتمثل في استطلاع راى كلا من رؤساء القطاعات ومديرى الادارات ومسئولى علاقات المستثمرين بالشركات.

- أسلوب جمع البيانات:

تعتمد الدراسه في عملية جمع البيانات اللأزمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

- **البيانات الثانوية:** تتمثل البيانات الثانوية في اراء الباحثين بالكتب والمراجع والدراسات السابقة التى سوف يتم استعراضها من خلال الإطار النظري للبحث وفصل الدراسات السابقة.
- **البيانات الاولية:** تم تجميع البيانات الاولية ممثلة فى اراء عينة الدراسة عن طريق مقياس تطبيق اليات وقواعد الحوكمة واستبانة الاراء والتى صممت وفقا لأهداف وأهمية ومشكلة وفرضيات الدراسة، بجانب البيانات الاخرى التى تحتاجها الدراسة من القوائم المالية للشركات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

- **هدفت دراسة (Mouhran, 2017) الى قياس اثر تطبيق اليات حوكمة الشركات ودورها فى كفاءة ادارة الاصول فى بنجلاديش،** حيث اوضحت الدراسة ان هناك التزام بتطبيق اليات حوكمة الشركات فى بنجلاديش بدراسة عينة من ٤٠ شركة، وان الحكومة شرعت فى تطوير اجراءات وقواعد الحوكمة لكى تتناسب مع المعايير المحاسبية العالمية ومن ثم تطوير اجراءات وقواعد مهام ومسئوليات مجلس الادارة، وواجهت الشركات مشكلة فى تطبيق القواعد تمثلت فى الاجراءات التى وجب اتباعها وفقا للمعايير، ولكن فقد استطاعت العديد من الشركات ان تتوافق مع تلك القواعد والاجراءات ، حيث قامت الدراسة على بحث بيانات الشركات خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ فى عينة من الشركات الصناعية فى بنجلاديش، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى واستخدام الاساليب الاحصائية ومعادلات الانحدار للتوصل الى طبيعة العلاقة بين المتغيرات، حيث قامت الدراسة على متغير مستقل تمثل فى تطبيق اليات الحوكمة ممثلة فى الافصاح ولجان المراجعة وهيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة وحقوق حملة الاسهم ومتغيرات تابعة تمثلت فى مقاييس الكفاءة التشغيلية فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابتة ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون، وانتهت الدراسة الى انه هناك علاقة ايجابية بين كلا من قواعد الحوكمة والكفاءة التشغيلية حيث ان

الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وهيكل ومسئوليات مجلس الادارة ساهمت فى زيادة معدلات الاداء التشغيلى فى الشركات عينة الدراسة مما ساهم فى زيادة معدلات الدوران ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابتة ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون واوصى الباحث ان تعمل الشركات على تشديد الالتزام باليات وقواعد الحوكمة.

- **دارت دراسة (Fouga, 2017) حول بحث اهمية تطبيق حوكمة الشركات واثرها على الاداء في شركات صناعة الغزل والنسيج فى الهند،** وبالتحديد تاثير اليات الحوكمة الداخلية وخصائص لجنة المراجعة والتى تشمل استقلالية اللجان وحجم اللجان، وخصائض ومسئوليات مجلس الادارة، وهيكل الملكية على اداء الشركات، وتتميز الدراسة عن الدراسات الاخرى لتناولها عدة اليات للحوكمة وتوفير اطار لتقييم اثرها على الاداء، بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة فى سوق بومباى للاوراق المالية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥) واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى قواعد مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة والافصاح ومتغير تابع تمثل فى مقاييس الاداء فى الشركات ممثلة فى العائد على الاصول ونسبة صافى الربح ومعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة، وتوصلت الدراسة الى انه بالرغم من الزيادة فى الاهتمام بتطبيق اليات وقواعد الحوكمة الا ان مستوى الالتزام ضعيف، وانه لايوجد علاقة بين الالتزام وتطبيق آليات حوكمة الشركات على الاداء، حيث انه لا يوجد تاثير معنوى وفقا لنتائج الاختبارات والتى اشارت الى مستوى معنوية غير مقبول احصائيا.
- **اهتمت دراسة (أبو زيد، ٢٠١٧) بقياس اثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة ادارة** الاصول **فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية،** صيغت المشكلة التى تم بحثها فى ماهو اثر الالتزام بقواعد الحوكمة على كفاءة ادارة الاصول فى الشركات الصناعية فى مصر وذلك بالتطبيق على

عينة من ٣٠ شركة، حيث اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى لجان المراجعة والافصاح وفى قواعد مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس كفاءة ادارة الاصول فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة وحجم الشركة، ومن خلال اجراء الاختبارات الاحصائية وفقا لمنهجية الدراسة فقد تم التوصل الى ان هناك علاقة احصائية ايجابية بين الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ادى الى تحسين الأداء حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين الالتزام بقواعد هيكل مجلس الادارة وكلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة وحجم الشركة، وتوصلت الدراسة فى نتائجها المرتبطة بموضوع البحث الى ان هناك علاقة ايجابية بين الالتزام بمسئوليات مجلس الادارة وكلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة وحجم الشركة واوصت الدراسة ان تعمل الشركات الصناعية على الاخذ بنتائج الدراسة وان تعمل الشركات على الاستفادة من نتائج الدراسة لتحسين الاداء.

- **سعت دراسة (عبد الرازق، ٢٠١٧) الى بحث العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين مستوى ادارة اصول الشركات الصناعية المساهمة فى سوريا،** حيث هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وبين كفاءة ادارة الاصول فى عينة من الشركات السورية خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ على عينة من ٢٠ شركة، حيث قامت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى هيكل ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس جودة ادارة الاصول مقاسة بمعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومتغيرات وسيطة تمثلت فى عمر الشركة وحجم الشركة، وانتهت نتائج الدراسة الى ان هناك التزام بتطبيق قواعد الحوكمة وقد انعكس ذلك بالايجاب على اداء الشركات مما ساهم فى زيادة كفاءة ادارة الاصول، حيث توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين هيكل

ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة وبين حجم الشركة وعمر الشركة ومعدل دوران إجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته، حيث ان تطبيق اليات الحوكمة ساهم فى تحسين مستوى كفاءة ادارة الاصول وان المتغيرات المستقلة اثرت بنسبة ٨٣.٦% فى المتغيرات التابعة وفقا للنتائج الاحصائية التى تم التوصل اليها من خلال معامل التحديد.

- **هدفت دراسة (عبد السلام، ٢٠١٦) الى بحث اثر تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة على كفاءة ادارة الاصول بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المصرية،** حيث ان من الآليات التي يمكن أن تضبط الاداء المالى وغير المالى فى الشركات هو الالتزام بتطبيق القواعد واللوائح التى تنظم العلاقة بين المالك والادارة القائمة على الشركة، حيث أن تفعيل اليات الحوكمة بالشركة قد يضفي الثقة علي العملية التشغيلية برمنتها مما يساهم فى تحسين جودة الاداء، ولاشك أن قيام الشركة بتطبيق اليات وقواعد الحوكمة له اثر على الكفاءة والفاعلية الادارية، ولكن يتطلب ذلك ضرورة توافر عدة خصائص بها مثل استقلال لجان المراجعة وتحديد مسئوليات مجلس الادارة وتفعيل قواعد الافصاح والشفافية، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات عددهم ٣٠ شركة خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ وذلك بالاعتماد على قياس العلاقة بين المتغير المستقل ممثلا فى تطبيق قواعد واليات الحوكمة بما فى ذلك هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة، ومتغير تابع تمثل فى حجم الشركة ومعدل العائد على الاصول ومعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين تطبيق قواعد واليات الحوكمة وبين الاداء ممثلا فى المتغيرات التابعة التى اعتمدت عليها الدراسة.
- **هدفت دراسة (Hounal, 2016) بحث دور مجلس الادارة فى اداء الشركات الصناعية فى سنغافورة،** وذلك من خلال الاجابة على التساؤل حول ما اذا كان هناك دور لمجلس الادارة وفقا للمهام والاليات والهيكل يساهم فى تحسين مستوى الاداء؟، وما هو الدور المنوط القيام به تجاه تفعيل حوكمة الشركات في بيئة

الاعمال فى سنغافورة؟، وهل تستحوذ على اهتمام كاف بما يحقق مصالح الاطراف المستفيدة؟ حيث تشكلت اهمية الدراسة من الموضوع المطروح وتطبيقاته الميدانية باعتبار ان مجلس الادارة هو المحرك الرئيسي لادارة الشركة، ونظرا للاهتمام المتنامي في الآونة الحالية بموضوع الحوكمة باعتباره ضمانة اساسية ومؤشر لجودة القوائم والتقارير المالية، فقد اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى قواعد ومسئوليات وهيكل مجلس الادارة والدور المنوط به مجلس الادارة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس الاداء مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة، وقد انتهت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين الالتزام بمسئوليات وهيكل مجلس الادارة وبين مؤشرات الاداء فى الشركات عينة الدراسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة حيث تم بحث بيانات لعينة من ٧٠ شركة من الشركات الصناعية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ واوصت الدراسة ان يتم العمل على تطوير معايير قياس الالتزام بقواعد الحوكمة لتحقيق الادارة الرشيدة.

- **هدفت دراسة (Sohang, 2015) الى بحث اثر مسئوليات مجلس الادارة واثرها على كفاءة ادارة الاصول فى كوريا،** حيث انه من خلال تحليل نتائج البيانات التى تم الحصول عليها من عينة من الشركات الكورية وعددهم ٤٥ شركة واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة لقياس حوكمة الشركات وقواعدها فى لجان المراجعة ومسئوليات هيكل مجلس الادارة ولجان المراجعة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس جودة ادارة الاصول مقاسة بمعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة ومتغيرات وسيطة تمثلت فى الرفع المالى وحجم الشركة، حيث انقسمت اداة الدراسة الى استبانة اراء بجانب التحليل المالى للقوائم الصادرة عن الشركات وقد تم توزيع عدد ٨٠ استبانة اراء على عينة الشركات لقياس دور مجلس الادارة

ومسئولياته خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وقدتم اختبار البيانات التى تم الحصول عليها بالاعتماد على برامج التحليل الاحصائى حيث مازال الاهتمام متجدد لقياس اهمية مسئوليات مجلس الادارة، وتشير نتائج الدراسة إلى ان هناك اثر ايجابى لمسئوليات مجلس الادارة على اداء الشركة مقاسا بمعدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة.

- **هدفت دراسة (الفارس، ٢٠١٤) بحث الية تطبيق قواعد الحوكمة واثرها على كفاءة ادارة الاصول فى الاردن** ،حيث استهدفت الدراسة اختبار تأثير تطبيق قواعد الحوكمة بشركات المساهمة الاردنية وقد تم اختيار عينة قوامها ٦٠ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢، و تم استخدام نموذج الانحدار الخطي في قياس الاثر من تطبيق قواعد الحوكمة على كفاءة ادارة الاصول دراسة ميدانية حيث هدفت الدراسة الى قياس الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة الاردنية الهاشمية على مستوى الاداء الناتج على الشركات ولتحقيق ذلك فقد تم توظيف النظرية الإيجابية التي تعتمد على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة اليات تطبيق قواعد الحوكمة وقياس مدى الالتزام بها ومن ثم المقارنة بمستوى الالتزام وبين نتائج الاداء بالشركات، وتشكلت المتغيرات فى متغيرات مستقلة لقياس قواعد الحوكمة وهيكل ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس كفاءة الاصول مقاسة النسب المالية لقياس معدلات دوران الاصول (معدل دوران الاصول الثابتة، معدل دوران المخزون، معدل دوران العملاء، معدل دوران الاصول المتداولة) وانتهت نتائج الدراسة الى ان الالتزام بقواعد الحوكمة ساهم فى تحسين كفاءة ادارة الاصول فى الشركات عينة الدراسة واوصت الدراسة الى ان تتبع الشركات معايير وقواعد الحوكمة بشكل يحافظ على حقوق المساهمين ويحقق نتائج ايجابية على مستوى الاداء.

- **هدفت دراسة (نصار، ٢٠١٤) الى بحث مسئوليات وقواعد مجلس الادارة واثر ذلك على كفاءة ادارة الاصول فى مصر،** فقد دارت الدراسة حول مفاهيم قواعد هيكل ومسئوليات مجلس الادارة كعنصر اساسى فى اليات الحوكمة واعتمد الباحث فى تحليل الدراسة الميدانية على متغير مستقل هيكل ومسئوليات مجلس الادارة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس كفاءة ادارة الاصول فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون وحجم الشركة، فقد اهتم الباحث ببحث العلاقة بين هيكل ومسئوليات مجلس الادارة كاسس لتطبيق اليات الحوكمة على تحسبن معدلات الاداء ممثلة فى معدلات دوران الاصول بالشركة ومعدل نمو الاصول، وذلك ضمن اليات الحوكمة فقد اعتمد الباحث فى تحليل الدراسة الميدانية بالتطبيق على عينة من ٥٠ شركة صناعية فى مصر، اعتمدت الدراسة فى التحليل على برنامج الحزم الاحصائية SPSS لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هو كفاءة ادارة الاصول، وقد توصل الباحث الى انه لا يوجد علاقة معنوية بين مسئوليات وقواعد مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول حيث انه وفقا لقواعد مجلس الادارة فهناك فصل بين المهام المتعلقة بمجلس الادارة والادارة التنفيذية للشركات وبالتالى فانه لايوجد اثر مباشر ناتج من مسئوليات وقواعد مجلس الادارة على كفاءة ادارة الاصول وان معدلات النمو فى الاداء ناتجة من ادارة العمليات التشغيلية للشركة.
- **سعت دراسة (سعد الدين، ٢٠١٣) الى بحث مستوى الالتزام بتطبيق قواعد واليات حوكمة الشركات على كفاءة ادارة الاصول فى السودان،** وذلك بغرض قياس مدى العلاقة بين اليات تطبيق الحوكمة وبين كفاءة ادارة الاصول وما اذا كان هناك اثر معنوى على تحسين مستوى الاداء نتيجة لاليات عمل واختصاصات مجالس الادارات، حيث قامت الدراسة على متغير مستقل وهو قواعد مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة والافصاح ومتغير تابع تمثل فى مقاييس كفاءة ادارة الاصول فى الشركات ممثلة فى معدل

دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة بالتطبيق على عينة من الشركات وعددها ٢٥ شركة منذ عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ نظرا لاصدار قانون تنظيم مهنة المراجعة المالية وانتهت نتائج الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين قواعد مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة ولجان المراجعة والافصاح ومتغير تابع تمثل فى مقاييس كفاءة ادارة الاصول فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة، وان الشركات تعمل على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفقا للمعايير الدولية وهو مايساهم فى تحسبن معدلات الاداء المالى فى الشركات عينة الدراسة وتساعد على زيادة كفاءة ادارة الاصول مما يساهم فى تحقيق معدلات مرتفعة من الربحية.

- **سعت دراسة (فريج،٢٠١١) الى دراسة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات واثرها على الكفاءة التشغيلية بالشركات الصناعية فى الجزائر** حيث صيغت المشكلة التى تم بحثها انطلاقا فى الغرض فى تحديد مدى التزام الشركات الجزائرية بقواعد الحوكمة بجانب التعرف على مستوى الكفاءة التشغيلية بالشركات عينة الدراسة وعددهم ٥٠ شركة ومن ثم قياس العلاقة بين الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وبين الكفاءة التشغيلية، حيث تم الاعتماد على اداتين للدراسة، استبانة اراء تم توزيعها على عينة الدراسة بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة ومن ثم التوصل الى درجة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، بجانب القيام باجراءالتحليل المالى باستخدام النسب المالية لقياس متغيرات الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى لجان المراجعة والافصاح وفى قواعد مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة وحقوق المساهمين وهيكل مجلس الادارة ودور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس الكفاءة التشغيلية فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى

الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة ومعدل دوران المخزون وعلى ضوء الدراسة الميدانية فقد تم التوصل الى نتيجة بانه يوجد علاقة ايجابية بين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وبين الكفاءة التشغيلية فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول المتداولة ومعدل دوران المخزون، أوصت الدراسة بالاخذ بالتائج التى تم التوصل اليها فى العمل دوما على التحقق من تطبيق قواعد حوكمة الشركات مما تساهم فى تحقيق معدلات كفاءة تشغيلية مرتفعة.

- **هدفت دراسة (Jamila, 2010) بحث دور مجلس الادارة فى تحسين مؤشرات كفاءة الاصول فى الشركات الاثيوبية،** تحليل نتائج الدراسات السابقة التي فحصت تأثير دور مجلس ادارة الشركات المتنوعة كعينة للدراسة على الاداء مقاسا بنسب كفاءة ادرة الاصول وذلك بغرض قياس مدى العلاقة بين دور مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول، حيث ان من اختصاصات مجالس الادارات مراقبة الاداء ووضع الخطط الاستراتيجية للشركة ومتابعة عملية الافصاح، وقامت الدراسة على عينة من ٢٠ شركة، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة مسئوليات وهيكل مجلس الادارة ومتغيرات تابعة لقياس كفاءة الاصول تتمثل فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران الاصول المتداولة، وانتهت نتائج الدراسة الى انه لا يوجد علاقة معنوية بين اختصاصات ومسئوليات وهيكل مجلس الادارة وبين كفاءة الاصول وفقا للمتغيرات التابعة التى اعتمدت عليها الدراسة.
- **تناولت دراسة (مراد، ٢٠١٠) بحث دور مجلس الادارة فى جودة ادارة الاصول والكفاءة التشغيلية بالشركات الاردنية ـ دراسة ميدانية،** وذلك من خلال دراسة دور مجلس الادارة ضمن تطبيق اليات ومبادئْ حوكمة الشركات فى تحسين مستوى جودة ادارة الاصول عن طريق تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وقامت الدراسة على بحث الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ لعينة من ٦٠ شركة اردنية، وتشكلت متغيرات الدراسة من متغيرات مستقلة تمثلت فى

هيكل ومسئوليات مجلس الادارة ومتغير تابع تمثل فى مقاييس جودة ادارة الاصول فى الشركات ممثلة فى معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون، حيث أظهرت الدراسة مجلس الادارة ضمن آليات حوكمة الشركات فى زيادة مستوى جودة ادارة الاصول حيث توصلت نتائج الدراسة الى ان اختصاصات مجلس الادارة والقيام بالإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وضمان نزاهة التقارير المالية لضمان الوصول الى بيئة عمل فعالة لها تاثير على كفاءة وجودة ادارة الاصول، حيث تم التوصل الى ان هناك تاثير ايجابى عند مستوى معنوية ٥% من اختصاصات ومسئوليات مجلس الادارة على كلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران الاصول الثابته ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون فى الشركات التى اعتمدت عليها الدراسة كعينة.

- **هدفت دراسة (رضا، ٢٠١٠) بحث دور قواعد واليات الحوكمة على الكفاءة التشغيلية فى الشركات الصناعية السورية،** من خلال بحث دور حوكمة الشركات فى زيادة مستوى الكفاءة التشغيلية والتى يتم قياسها باسلوب النسب المالية وفقا لنتائج اعمال الشركات التى يتم الافصاح عنها من خلال القوائم المحاسبية، حيث ان الحوكمة تعمل على التقليل من مخاطر وتتضمن قواعد ولوائح واجراءات من ضمنها مسئوليات ومجلس الادارة والتى تحدد الاختصاصات حيث اهتمت الدراسة بشكل كبير فى إبراز أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات لانها تعمل على توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم فيما يخص العائد المناسب على إستثماراتهم بالإضافة الى الحفاظ على حقوقهم وخاصة، وقامت الدراسة على بحث الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ بالتطبيق على عينة من ٣٠ شركة، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى قواعد حوكمة الشركات من ضمنها هيكل ومسئوليات مجلس الادارة ومتغيرات تابعة تمثلت فى قياس اداء الشركات ممثلة فى معدل نمو الارباح ونسبة صافى الربح ومعدل دوران الاصول الثابتة ومعدل دوران

الاصول المتداولة ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء ومعدل العائد على الاصول وانتهت نتائج الدراسة الى انه يوجد علاقة ايجابية بين اتباع قواعد الحوكمة وبين معدلات قياس الكفاءة التشغيلية للشركات عينة الدراسة حيث ان الاهتمام بتطبيق اليات الحوكمة ساهم فى تحديد التخصصات والمهام التى يتم توزيعها بين الادارات عن طريق مجلس الادارة وبالتالى فان تحديد القواعد التنظيمية للعمل داخل الشركة ادى الى زيادة معدلات الاداء وبالتالى زيادة الكفاءة التشغيلية للاصول وتحقيق معدلات ربحية.

ثالثا: خلاصة الدراسة

قامت الدراسة على بحث اثر تطبيق قواعد واليات الحوكمة ممثلة فى هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة على كفاءة ادارة الاصول بشركات قطاع الاغذية والمشروبات المدرجة فى البورصة المصرية وذلك للتعرف على ما اذا كانت الحوكمة قد ساهمت فى تحسين مستوى الاداء بالشركات أم ان تطبيق الاليات لم يساهم فى تحسن الاداء، حيث ان اهمية الدراسة تنبثق من دراسة الجوانب النظرية وادبيات الحوكمة والقواعد التى استقرت عليها المنظمات الدولية واستعراض الدراسات السابقة والابحاث التى افرد لها الباحثون اراءهم عبر الكتب والدراسات والمجلات البحثية والنظر فى ما توصلوا اليه من نتائج مع استيضاح الجوانب العملية لتطبيق الحوكمة وفقا للمعطيات التى تتوافر عن مدى تطبيق الشركات عينة الدراسة لاليات و قواعد الحوكمة، حيث تحوى الدراسة على نتائج اختبار العلاقة بين تطبيق اليات وقواعد الحوكمة ممثلة فى هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول بالشركات عينة الدراسة، بجانب اتاحة النتائج والتوصيات التى تتوصل اليها الدراسة الحالية امام متخذى القرار والقائمين على ادارة المؤسسة وذلك سعيا لتطوير الاداء لاسيما فى حالة وجود بعد التوصيات التى من شانها النهوض بمستوى المؤسسة من خلال اليات الحوكمة، والتوصل الى نتائج محددة حول مدى تطبيق الشركات لقواعد واليات الحوكمة.

وقد هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين هيكل مجلس الادارة وبين كفاءة ادارة الاصول، والتوصل الى نتائج دراسة العلاقة بين مسئوليات مجلس الادارة وبين كلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دروان المخزون ومعدل دوران الاصول الثابته، بجانب التوصل الى دراسة نتائج العلاقة بين هيكل مجلس الادارة وبين وبين كلا من معدل دوران اجمالى الاصول ومعدل دوران العملاء ومعدل دروان المخزون ومعدل دوران الاصول الثابته، والتعرف على النظريات التى تطرقت لقواعد واجراءات الحوكمة والتجارب التى تعرضت لها بعض الدول من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة.

قد تشكلت مشكلة الدراسة فى الاجابة على تساؤلات، فهل تقوم شركات قطاع الاغذية والمشروبات بتطبيق اليات وقواعد الحكومة ممثلة فى قواعد هيكل مجلس الادارة وقواعد مسئوليات مجلس الادارة؟ وهل يوجد اثر لتطبيق اليات وقواعد الحوكمة وبالاخص هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة على كفاءة ادارة الاصول بشركات الاغذية والمشروبات؟، وطالما ان الأجابة على هذه الاسئلة تتوقف على الدراسة الواقعية للاثر فان البحث قد سعى الى اختبار العلاقة للوقوف على طبيعتها والوصول الى يقين حول ماهية تلك العلاقة، حيث ان مطالبة المستثمرين بالوصول الى افضل اداء فى الشركات سوف يحتاج ذلك الى قدر من الشفافية والثقة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقدير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم وعندما يدرك المتعاملون بالأسواق المالية أن هناك نقصاً في الشفافية ينعكس أثر ذلك علي طبيعة الاستثمار وربما يتخذ المستثمرين موقف يتمثل فى خفض حجم الاستثمارات، وبالتالى فان زيادة أهمية حوكمة الشركات ليس باعتبار الحوكمة وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية وإنما كنظام متكامل يحكم عمل كافة المتعاملين وذوي العلاقة ببيئة الأعمال باختلاف أنواعها، لذا فان الدراسة قد حاولت الاجابة على تلك التساؤلات حيث تم تصميم منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائي وذلك بهدف التوصل الى

نتائج اختبار الفرضيات والاجابة على التساؤل الذى تم طرحه من خلال مشكلة الدراسة.

حيث يعد المنهج الوصفى التحليلى احد اهم المناهج المتبعة لفهم الظاهرة والإلمام بمختلف الجوانب المحيطة بها، وذلك بغرض الخروج بدراسة تحقق الاهداف المرجوة منها وتساعد على فهم عناصر الموضوع من الناحية النظرية، وقد تم الاعتماد على اداتى للدراسة هما استبانة الاراء ومقياس تطبيق قواعد واليات الحوكمة بجانب الاطلاع على القوائم المالية للشركات وذلك من خلال اتباع الاسلوب، حيث تم استخدام الاساليب الإحصائية التحليلية لتحليل البيانات لعينة الدراسة ومن ثم التوصل لنتائج الدراسة الميدانية، واعتمد الباحث على البرنامج الاحصائى SPSS ستخدما الطرق الاحصائية، بجانب اتباع المنهج الاستقرائى وذلك بغرض صياغة فرضيات البحث بناءا على الدراسات السابقة.

التى قد تشكلت فرضيات الدراسة من فرضية رئيسية اولى نصت على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة و كفاءة ادارة الاصول، وتفرع من الفرضية الرئيسية الاولى عدة فرضيات فرعية حيث نصت الفرضية الفرعية الاولى على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول، ونصت الفرضية الفرعية الثانية على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون ونصت الفرضية الفرعية الفرضية الفرعية الثالثة على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء، والفرضية الفرعية الرابعة توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته، ونصت الفرضية الرئيسية الثانية على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة و كفاءة ادارة الاصول، حيث تتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية عدة فرضيات فرعية، فقد نصت الفرضية الفرعية الاولى على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات

مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول، ونصت الفرضية الفرعية الثانية على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون ونصت الفرضية الفرعية الثالثة على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء، ونصت الفرضية الفرعية الرابعة على انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته.

وقد استعرضت الدراسة عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ومن ثم تم اجراء الدراسة الميدانية للبحث من خلال إختيارمجتمع الدراسة من شركات قطاع الاغذية والمشروبات فى مصر وتم اختيار عينة الدراسة من شركات القطاع المدرجة فى البورصة المصرية وعددهم ٢٦ شركة نظرا لسهولة الحصول على المعلومات للشركات المقيدة والتوصل مع الشركات عن طريق البيانات المتاحة بادارة البورصة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ وذلك لما تمثله من اهمية بعد البدء فى اتخاذ خطوات برنامج الاصلاح الاقتصادى والادارى الذى اقرته الحكومة المصرية بدا من العام ٢٠١٤، حيث تم اجراء الدراسة الميدانية بالاعتماد على الخطوات الاجرائية التى تم ايضاحها فى منهجية الدراسة ومن ثم تم اجراء اختبار الفرضيات والتوصل الى نتائج اختبار الفرضيات وبذلك يمكن استعراض النتائج والتوصيات النهائية للدراسة.

رابعاً: نتائج الدراسة:

- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة وكفاءة ادارة الاصول، حيث ان تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ساهم فى زيادة معدلات كفاءة ادارة الاصول بالشركات وتتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran, 2017) (ابو زيد، ٢٠١٧) (عبدالسلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010)
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول فوجود هيكل منظم لمجلس الادارة استطاع ان يحسن استخدام اصول الشركة ومن ثم زيادة معدل الدوران، حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (ابوزيد، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (Jamila, 2010) (نصار، ٢٠١٤).
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة (نصار، ٢٠١٤).
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (ابو زيد، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010)
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية تطبيق قواعد هيكل مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة كلا من (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010).

- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة و كفاءة ادارة الاصول حيث ان تطبيق قواعد واليات مجلس الادارة ساهم فى رفع مستوى كفاءة ادارة الاصول و تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran, 2017) (ابو زيد، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (Fouga, 2017) (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010).
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران اجمالى الاصول حيث ان تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ساهمت فى زيادة معدل دوران اجمالى الاصول فالالتزام بالاليات التى يعمل وفقها مجلس الادارة يساعد فى تحسين مستوى ادارة الاصول وبالتالى زيادة معدلات الدوران، حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (ابو زيد، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (Fouga,2017) (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010)
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران المخزون حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran,2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (Fouga, 2017) (نصار، ٢٠١٤)
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق قواعد مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران العملاء حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran, 2017) (ابو زيد، ٢٠١٧) (عبد السلام، ٢٠١٦) وتختلف مع دراسة كلا من (Fouga, 2017) (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010).
- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مسئوليات مجلس الادارة ومعدل دوران الاصول الثابته حيث تتفق النتيجة مع دراسة كلا من (Mouhran, 2017) (عبد الرازق، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة كلا من (Fouga, 2017) (نصار، ٢٠١٤) (Jamila, 2010)

خامساً: توصيات الدراسة:

وفقا للنتائج التى تم التوصل اليها فانه يمكن صياغة التوصيات على النحو التالى:

- الاستفادة من نتائج الدراسة من خلال تعريف اعضاء مجلس الادارة باهمية الالتزام بمعايير هيكل المجلس ومسئوليات المجلس على مستوى كفاءة ادارة الاصول.
- ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز اهمية هيكل مجلس الادارة ومسئوليات مجلس الادارة فى تحسين مستوى كفاءة ادارة الاصول
- تشديد الرقابة على تعاملات المجموعات المرتبطة نظرا لامكانية الاستفادة من معلومات تحقق منفعة لاطراف محددة.
- تشديد العقوبات على اعضاء مجلس الادارة فى حال الاخلال بمسئوليتهم تجاه الشركة، وعند اكتشاف تعمد نشر اخبار مغلوطة من شانها استغلال المستثمرين.
- الزام الشركات باخطار الجهات الرقابية عند التاكد من ان هناك اخلال بمسئوليات مجلس الادارة وتعارض مصالح الشركة مع مصالح اعضاء مجلس الادارة.
- العمل على زيادة مستوي الإفصاح عن مسئوليات مجلس الادارة فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين تصور حول اداء مجلس الادارة والذى بدوره يؤثر على كفاة ادارة الاصول بالشركة.
- ضرورة تشديد الرقابة على مجالس الادارات للتاكد من عدم وجود ممارسات تتعلق بتعاملات داخلية غير مفصح عنها تضر بمصالح باقى المساهمين.

سادساً: اقتراحات لبحوث مستقبلية:

وفقا لما توصل اليه الباحث من نتائج وتوصيات فانه يوصى ايضا باجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول المواضيع الاتية:

- دراسة مدى فاعلية دور هيئة الرقابة المالية فى الرقابة على تطبيق اليات الحوكمة فى الشركات
- دور الحوكمة فى تطوير الاداء المالى بالشركات المساهمة.
- مدى فاعلية حوكمة الشركات فى التنبؤ بالازمات المالية.
- دور الحوكمة فى ادارة المخاطر المصرفية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زيد، محمود على، (٢٠١٧)، **"اثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة ادارة الاصول فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ.
- الفارس، ربيع حماد، (٢٠١٤)، **"الية تطبيق قواعد الحوكمة واثرها على كفاءة ادارة الاصول فى الاردن"**، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، الاردن.
- المشهداني، أحمد فرحان (٢٠٠٩)، **"النقود والبنوك، بمنظور علمي متقدم"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رضا، احمد وصال، **(٢٠١٠)، "دور قواعد واليات الحوكمة على الكفاءة التشغيلية فى الشركات الصناعية السورية"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاعمال، الجامعة الاسلامية الاردن.
- سعد الدين، جاويد مراد، (٢٠١٣)، **"قياس الالتزام بتطبيق قواعد واليات حوكمة الشركات على كفاءة ادارة الاصول فى السودان"**، كلية العلوم المالية والادارية ، جامعة الخرطوم .
- عبد الرازق، نور الدين، (٢٠١٧)، **"بحث العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين مستوى ادارة اصول الشركات الصناعية المساهمة فى سوريا"**، مجلة الباحث ، كلية العلوم الادارية ، جامعة دمشق.

- عبد السلام، محمد سليمان، (٢٠١٦)، **"اثر تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة على كفاءة ادارة الاصول بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المصرية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .
- عقدة، عبد الحميد عبد المنعم، (٢٠٠٥)، **" المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- فريج ، جابر بوزيد ، (٢٠١١)، **"مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات واثرها على الكفاءة التشغيلية بالشركات الصناعية فى الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير وادارة الاعمال، جامعة قصادى.
- قباجة، عدنان، (٢٠٠٨)، **"اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية"**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- مراد، سعيد محمد، (٢٠١٠)، **"دور مجلس الادارة فى جودة ادارة الاصول والكفاءة التشغيلية بالشركات الاردنية ـ دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، الاردن.
- نصار، زياد جمال، (٢٠١٤)، **"مسئوليات وقواعد مجلس الادارة واثر ذلك على كفاءة ادارة الاصول فى مصر "** ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .
- يوسف، محمد طارق، (٢٠٠٥)، **"حوكمة الشركات"**، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السادس عشر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Fouga L F (2017*) "The impact of corporate governance and its impact on performance in spinning and weaving companies in India "*World Applied Sciences Journal.
- Hounal, G. S. (2016). *"Role of the board of directors in the performance of industrial companies in Singapore"* Research And Education Foundation, P.P. 2 – 16.
- Jamila, A. (2010). *"The role of the Board of Directors in improving the indicators of asset efficiency in Ethiopian companies "*Journal of Accounting vol. 14. No. 3, PP. 102 – 31.

- Mouhran, H A (2017*) "Measuring the impact of applying corporate governance mechanisms in the efficiency of asset management in Bangladesh"*. World Applied Sciences Journal.
- Sohang A F. (2015). *"The Board's responsibilities on the efficiency of asset management in Korea"* Managerial Auditing Journal, Vol. 15, N 3, pp. 52-65.